وإذ تدرك الحاجة إلى ضمان التنفيذ التام والسرع للإعلان فيما يخص الإقليم .

وقد استمعت إلى البيان الذي أدى به ممثل المسلكة المحمدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية ، بوصفها الدولة القائمة بالإدارة^(٢٢) .

وإذ تلاحظ السياسة المعلنة لحكومة المملكة المتحدة ، الدولة القائمة بالإدارة ، بأنها على استعداد للاستجابة على نحو موات لرغبة شعب الإقليم العرب عنها صراحة فيما يتعلق بمسألة الاستقلال^(٢٤) .

وإذ تدرك ما للإقليم من ظروف خاصة من حيث الموقع الجغرافي والأحوال الاقتصادية ، وتضع في الاعتبار ضرورة القيام ، على سبيل الأولوية ، بتنويع اقتصاده وزيادة تقويته بقصد تعزيز الاستقرار الاقتصادي .

وإذ تؤكد من جديد أن من مسؤولية الدولة القائمة بالإدارة تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للإقليم ، وإذ تلاحظ الهبوط الذي حدث في الأنشطة الاقتصادية للإقليم ، باستثناء السياحة ، وإذ تلاحظ مع القلق استمرار العمليات غير المشروعة التي تقوم بها السفن الأجنبية لصيد الأسماك داخل مياه الإقليم ، وتلاحظ التدابير التي تتخذها حكومة الإقليم في هذا الصدد ، وإذ تلاحظ الحاجة الشديدة إلى تدريب الكوادر الوطنية في جمع المبادين . وتلاحظ مع الارتياح التدابير التي تتخذها حكومة الإقليم في هذا الصدد .

وإذ تلاحظ مع القلق تعرض الإقليم لأنشطة التجار بالمخدرات وما يتصل بذلك من أنشطة .

وإذ ترحب بالمساهمة في تنمية الإقليم من جانب الوكالات المختصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، وخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . فضلاً عن المنظمات الإقليمية . وإذ تلاحظ مواصلة اشتراك الإقليم في المنظمات الإقليمية وفي منظمات دولية أخرى .

وإذ تشير إلى إيفاد بعثة زائرة تابعة للأمم المتحدة إلى الإقليم في عام ١٩٧٦ .

وإذ تضع في اعتبارها أن بعثات الأمم المتحدة الرائدة توفر وسيلة فعالة للتأكد من الحالة في الأقاليم الصغيرة . وترى أن إمكانية إيفاد بعثة زائرة أخرى إلى جزر فرجن البريطانية في وقت مناسب ينبغي أن تظل قيد الاستعراض .

١ - تتفق على الفصل المتعلق بجزر فرجن البريطانية من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة^(٢٨) :

بالسماور مع حكومة جزر تركس وكايكوس ، التدابير اللازمة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإقليم . ولأسباب للمعجل بعملية نوع الاقتصاد :

٦ - تحت الدولة القائمة بالإدارة على أن تواصل ، بالتعاون مع حكومة الإقليم ، اتخاذ تدابير فعالة لصون وضمان حق شعب جزر تركس وكايكوس غير القابل للتصرف في امتلاك الموارد الطبيعية وفي التصرف فيها . بما في ذلك الموارد البحرية ، وفي تحقيق مواصلة السيطرة على تنمية هذه الموارد في المستقبل :

٧ - تحت أيضاً الدولة القائمة بالإدارة على أن تواصل ، بالتشاور مع حكومة الإقليم ، تقديم المساعدة اللازمة لجعل الخدمة المدنية محلية على جميع المستويات ولتدريب الموظفين المحليين :

٨ - تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تواصل اتخاذ جميع التدابير اللازمة ، بالتعاون مع حكومة الإقليم ، للتصدي للمشاكل المتعلقة بالتجار بالمخدرات :

٩ - تدعى الوكالات المختصة والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة ، فضلاً عن المؤسسات الإقليمية المعنية ، إلى مواصلة إيلاء اهتمام خاص لما لجزر تركس وكايكوس من احتياجات إثنائية :

١٠ - تطلب إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة هذه المسألة في دورتها المقبلة ، بما في ذلك إمكانية إيفاد بعثة زائرة أخرى إلى جزر تركس وكايكوس في وقت ملائم وبالسماور مع الدولة القائمة بالإدارة ، وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين .

الجلسة العامة ٥٩

٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٨

٤١/٤٣ مسألة جُزر فرجن البريطانية

إن الجمعية العامة .

وقد نظرت في مسألة جُزر فرجن البريطانية . وقد درست الفصلين المتعلقتين بالموضوع من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة^(٢٠) .

وإذ تشير إلى قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ والمتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وإلى جميع قرارات ومقررات الأمم المتحدة المتعلقة بجزر فرجن البريطانية ، بما فيها بوجه خاص قرار الجمعية العامة ٨٢/٤٢ المؤرخ في ٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٧ .

١٠ - تكرر مطالبتها للدولة القائمة بالإدارة بأن تواصل تيسير زيادة اشتراك جزر فرجن البريطانية في مختلف المنظمات الدولية والإقليمية وفيسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة :

١١ - تحت الوكلالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، وكذلك المنظمات الإقليمية المعنية ، على تكثيف التدابير الازمة للتعجيل بالتقدم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للإقليم :

١٢ - تطلب إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة هذه المسألة في دورتها التالية ، بما في ذلك إمكانية إيفاد بعثة زائرة إلى جزر فرجن البريطانية في وقت مناسب وبالتشاور مع الدولة القائمة بالإدارة . وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين .

المجلس العام ٥٩

٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٨

٤٢/٤٣ - مسألة غوام

إن الجمعية العامة ،

وقد نظرت في مسألة غوام ،

وقد درست الفصول ذات الصلة بالموضوع من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منع الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة^(٢٨) .

وإذ تشير إلى قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٠ والمتضمن إعلان منع الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وإلى جميع قرارات ومقررات الأمم المتحدة المتعلقة بغوام ، وبصفة خاصة قرار الجمعية العامة ٨٧/٤٢ المؤرخ في ٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٧ ،

وإذ تدرك الحاجة إلى ضمان التنفيذ التام وال سريع للإعلان فيما يخص الإقليم .

وقد استمعت إلى بيان مثل الولايات المتحدة الأمريكية ، بوصفها الدولة القائمة بالإدارة^(٢٩) ،

وإذ تلاحظ الموقفة ، من خلال استفتائين عاين أحرايا في غوام في عام ١٩٨٧ ، على مشروع قانون الكمنولت الذي سيمتنع غوام ، في حالة قيام كونغرس الولايات المتحدة بسنّه كقانون ، قدرًا كاملاً من الحكم الذاتي الداخلي .

(٢٨) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والأربعون ، الملحق رقم ٢٢ (A/43/23) . الفصول الثالث والخامس والتاسع .

(٢٩) المرجع نفسه . الدورة الثالثة والأربعون ، اللجنة الرابعة ، الجلسة ١١ ، ولصوب .

٢ - تؤكد من جديد حق شعب جزر فرجن البريطانية غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقاً لإعلان منع الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة :

٣ - تكرر الاعرب عن رأيها بأن عوامل مثل حجم الإقليم والموقع الجغرافي وعدد السكان والموارد الطبيعية المحدودة يبعي إلا تؤخر ، بأي حال من الأحوال ، ممارسة شعب الإقليم بصورة عاجلة لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقاً للإعلان الذي ينطبق تمام الانطباق على جزر فرجن البريطانية :

٤ - تكرر التأكيد على أن من مسؤولية المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، بوصفها الدولة القائمة بالإدارة ، أن تهنىء ، في الإقليم الظروف التي تمكن شعب جزر فرجن البريطانية من أن يمارس بحرية دون تدخل حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال . وفقاً للقرار ١٥١٤ (د - ١٥) وسائر قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع :

٥ - تؤكد من جديد أن شعب جزر فرجن البريطانية هو نفسه الذي يقرر في نهاية المطاف مركزه السياسي في المستقبل وفقاً للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة والإعلان ، وفي هذا الصدد ، تؤكد من جديد أهمية تعزيز الوعي لدى شعب الإقليم للإمكانيات المتاحة له لممارسة حقه في تقرير المصير :

٦ - تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تواصل ، بالتعاون مع حكومة جزر فرجن البريطانية ، اتخاذ تدابير ترمي إلى تقوية اقتصاد الإقليم وتنوعه :

٧ - تحت الدولة القائمة بالإدارة على أن تتخذ ، بالتعاون مع حكومة الإقليم ، تدابير فعالة لصون وضياع حق شعب جزر فرجن البريطانية غير القابل للتصرف في امتلاك الموارد الطبيعية للإقليم والتصرف فيها . بما في ذلك الموارد البحرية ، وفي تحقيق مواصلة السيطرة على تنمية هذه الموارد في المستقبل :

٨ - تطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تتخذ ، بالتعاون مع حكومة الإقليم ، مزيداً من التدابير فيما يتعلق بتدريب الكوادر الوطنية حتى تيسّر توسيع نطاق مشاركتهم في عملية اتخاذ القرارات في جميع القطاعات :

٩ - تطلب أيضاً إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تواصل ، بالتعاون مع حكومة الإقليم ، اتخاذ جميع التدابير الازمة للتصدى للمساكل المتصلة بالاتجار بالمخدرات :